

الإبادة الجماعية دراسة سوسيولوجية

د. شيرين محمد كاظم

Shereen.Kadhum@coart.uobaghdad.edu.iq

محاضرة في كلية الآداب جامعة بغداد / قسم علم الاجتماع

(ملخص البحث)

يتناول البحث بعض العوامل الاجتماعية المسببة للإبادة الجماعية التي تعرضت لها الإنسانية على وفق منظور سوسيولوجي يهدف إلى تحليل الإبادة الجماعية من وجهة نظر علم الاجتماع ، ويتطرق البحث بصورة رئيسة إلى مشكلة ثقافة العنف الجمعي ، والتعصب تجاه الآخر ، والروح الجماعية لمرتكبي جريمة الإبادة الجماعية كما يتطرق البحث إلى مقومات السلم الاجتماعي بوصفها أدوات أساسية في بناء السلام وتحجيم فكر الإبادة في المجتمع، وتكون البحث من ثلاثة محاور، الأول: عن مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها، والثاني: عن علم الاجتماع والإبادة الجماعية، والثالث: العوامل الاجتماعية ودورها في ارتكاب الإبادة الجماعية، الرابع: مقومات السلم الاجتماعي للحد من الإبادة .
الكلمات المفتاحية : علم الاجتماع والإبادة الجماعية - مقومات السلم المجتمعي
مقدمة:

يمر على العالم اليوم في القرن الحادي والعشرين الكثير من الجرائم التي توصف من حيث شدتها بالمجازر الجماعية أو الإبادة الجماعية، وجاء بعض هذه الأحداث متمثلاً بالهجمات العنيفة التي يتعرض لها مجتمعنا العراقي على أيدي الجماعات التكفيرية وما تقوم به من جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية، وثقافية ممنهجة ترمي إلى تدمير تاريخنا وثقافتنا وشعبنا ومجتمعنا .

واستمد البحث تساؤلاته من مشكلة الدراسة التي تبحث في الإبادة الجماعية، إذ استوقفتنا هذه الجرائم البشعة مما دعانا إلى تسليط الضوء عليها وبهذا قسم البحث على جانبين تناول الأول: تاريخ علم الاجتماع ومنهجيته في دراسة الإبادة الجماعية، في حين تناول المبحث الثاني بعض العوامل الاجتماعية المسببة للإبادة الجماعية من وجهة نظر الباحث، كما تطرق البحث إلى مقومات السلم المجتمعي كأدوات للحد من فكر الإبادة .

مشكلة البحث:

يتناول البحث مشكلة الإبادة الجماعية على وفق منظور سوسيولوجي، ويرمي إلى معرفة العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة الإبادة وتحليل العوامل المؤدية لارتكاب الإبادة الجماعية . ويوجه البحث سؤالاً رئيساً هو : ما العوامل الاجتماعية للإبادة الجماعية؟ وكيفية علاج تلك العوامل اجتماعياً؟

ويتمخض عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية منها:

- ما مفهوم العوامل الاجتماعية ومفهوم الإبادة الجماعية ؟
- ما العلاقة بين علم الاجتماع و الإبادة الجماعية ؟
- ما العوامل الاجتماعية لارتكاب الإبادة الجماعية ؟
- ما مقومات السلم المجتمعي ؟

أهمية البحث :

تتركز الأهمية الزمنية للبحث في كونه متزامناً مع الأحداث العنيفة التي يمر بها مجتمعنا ، وتعرض بعض مكونات المجتمع العراقي للإبادة الجماعية على الرغم من المعاهدات والمواثيق والقوانين الدولية التي حرمت هذه الجريمة ، أما الأهمية المكانية فتكمن في كون عقد على أرض الحرم الجامعي بوصفه صرحاً علمياً مهماً ومؤسسة تربوية وتعليمية تهدف إلى تكوين جيل من الشباب المتسامح والمتقشف الذي ينبذ التعصب ، ويحترم الآخر، وحيثية الدينية والفكرية والثقافية ، وبذلك تنبع أهمية الدراسة من كونها توضح الرؤية السوسيولوجية لدراسة الإبادة الجماعية وبعض العوامل المسببة لها .

أهداف البحث :

يرمي البحث إلى تسليط الضوء على عدد من المحاور منها :

- ١- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها.
- ٢- واقع علم الاجتماع ودراسة الإبادة الجماعية.
- ٣- الاطلاع على العوامل الاجتماعية للإبادة الجماعية .
- ٤- التطرق إلى مقومات السلم المجتمعي .

أولاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

يعد تحديد المصطلحات والمفاهيم أمراً ضرورياً لكل بحث علمي ، فعلى الباحث أن يتسم بالدقة والوضوح ؛ليسهل على القراء إدراك المعاني والأفكار التي يريد التعبير عنها .^(١) والمفاهيم رموز مجردة تعكس مضمون الفكر وسلوك أفراد مجتمع الدراسة ومواقفهم بواسطة لغته .^(٢) وعليه تكمن المفاهيم الأساسية للبحث في الآتي:

١ - مفهوم العوامل الاجتماعية

● العامل: هو المجموعة التي يرتبط بعضها ببعض والتي تنظم في نسق معين، إذ تؤدي في مجموعها إلى إحداث نتيجة. ^(٣) أو مجموعة: من العوامل ذات الطابع الاجتماعي مثل: البيئة، و الأصدقاء ،والحي كلها عوامل تسهم في تكوين الدافع والسلوك الإجرامي لدى أحد أفراد المجتمع. ^(٤) ويعرف كذلك بأنه مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها ،والتي تسهم في تكوين الفرد وتربيته ،ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه. ^(٥)

● الاجتماعية : في اللغة اسم مشتق من جمع، فالجمع ضم الأشياء المتفقة، وضده التفريق والإفراد. والمجتمع يعني موضع الاجتماع، أو الجماعة من الناس، ويعرف المجتمع بأنه الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه، في هيئة وحدات، أو جماعات ^(٦) أما اصطلاحاً فالكلمة نسيج مكون من صلات اجتماعية؛ تلك الصلات التي يحددها الإدراك المتبادل بين الجانبين أو مجموعة من الأفراد يربط بينها رابط مشترك؛ يجعلها تعيش عيشة مشتركة تنظم حياتها في علاقات منتظمة معترف بها فيما بينهم. ^(٧)

٢- مفهوم الإبادة الجماعية

شهد التاريخ البشري منذ نشأته الأولى وحتى يومنا هذا، قتلا عمدا لملايين البشر على يد جهات رسمية وغير رسمية تدير حياة الناس اليومية وتتحكم بمصائرهم، حكومات كانت أو جماعات منظمة أو سلطات محلية، وهو قتلٌ جماعي عادة ما ترجع دوافعه الى دوافع عرقية إثنية أو دينية طائفية مذهبية أو قومية. وقد قدمت مدونة مشروع الجرائم ضد أمن البشرية، وسلامتها عام، ١٩٩١ وهي الجرائم ضد الإنسانية، تحت عنوان انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم هي على النحو الآتي :

القتل العمد، والتعذيب، وإخضاع الأشخاص لحالة الرق أو العبودية أو السخرة أو الإبقاء على هذه الحالة والاضطهاد لأسباب اجتماعية أو عرقية أو دينية أو ثقافية، أو يأمر بارتكاب أو يرتكب جريمة إبادة السكان أو نقلهم عنوة . وجدير بالذكر إن المدونة أخذت بعنصر مشترك يربط صور الجرائم ضد الإنسانية بوصفها منافية للقيم الأساسية لحقوق الإنسان، وسعي المجتمع الدولي لإضفاء حماية جنائية دولية عليها، وذلك مما حدا مشروع المدونة على وضع معيار مهم في التجريم تمثل في أن تكون هذه الأفعال على درجة من الجسامه، وإن تنفذ بصورة منتظمة على وفق تخطيط منهجي وعلى نطاق جماعي واسع، إذ تمس عددًا غير محدود من الأشخاص. ^(٨)

و نصت المادة ١٨ من مشروع مدونة الجرائم ضد أمن البشرية وسلامتها لعام ١٩٩٦ على تعريف الجرائم ضد الإنسانية، وتحديد صورها بأنها فعل من الأفعال التالية عند ارتكابه بشكل منتظم أو على نطاق واسع أو بتحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو من أية منظمة أو جماعة، وتشمل القتل العمد، والإبادة، والتعذيب، والاسترقاق، والاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية و التمييز النظامي لأسباب عنصرية أو إثنية أو دينية والذي يشمل إنتهاك الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، ويؤدي إلى ضرر جسيم بجزء من السكان، والإبعاد التعسفي أو القتل القسري للسكان، والاحتجاز التعسفي، والإخفاء القسري للأشخاص، والاعتداء الجنسي، والدعارة القسرية، والأشكال الأخرى من الاعتداء الجنسي والأعمال اللاإنسانية الأخرى التي تلحق ضرراً جسيماً بالسلامة الجسدية أو العقلية أو بالصحة العامة أو بالكرامة الإنسانية مثل: التشويه، والإصابات الجسدية الجسيمة، وقد جاءت تلك المدونة على النهج نفسه لمدونة عام ١٩٩١، إلا إنها زادت عليها صور الجرائم التي تتمثل في التحريض أو توجيه من إحدى الحكومات أو أي من المنظمات أو الجماعات، مع استبعاد الحالات التي ترتكب فيها تلك الجرائم بواسطة فرد بتصرف ذاتي منه من دون دعم أو تشجيع أو توجيه من حكومته أو جماعته.

يمكن وصف جرائم الإبادة بأنها أشد الجرائم الدولية جسامة وبأنها جريمة الجرائم، وذلك لما تشكله من تهديد للإنسان في حياته وصحته وكرامته، ويتجلى خطرها في كونها تهدد بإبادة جماعة أو جماعات كاملة لأسباب دينية أو عرقية أو عنصرية أو قبلية... الخ.^(٩) وتأخذ الإبادة صورة مادية مثل: الاعتداء على الحياة أو الصحة، أو صورة بيولوجية مثل: تعويق النسل، وحرمان جماعة من النسل للتكاثر عن طريق التعقيم والإسقاط، أو تنصب الإبادة في صورة ثقافية أما في حرمان مجتمع ما من لغته أو ثقافته..

ثانياً: علم الاجتماع والإبادة الجماعية

إن دراسة أي موضوع في علم الاجتماع يخضع للمنهج العلمي وأدواته ووسائله ومن ثم يقدم هذا المنهج مفهوم الدراسة. وبالنظر إلى إن المهمة الأساسية للعالم الاجتماع "هو بناء نوع خاص من المفهوم العام"، كما بينها توماس برغر، لم يكن من المستغرب إن علماء الاجتماع سعوا إلى المشاركة في مناقشات معنى "الإبادة" وفي الواقع أن بعض أكثر التعاريف ذكراً مصدرها الدراسات السوسيولوجية التي يعود تاريخها تقريباً إلى عام ١٩٩٠، في حين إن عالم الاجتماع ليو كوبرز قد نشر النص المؤي في عام ١٩٨١، في المناقشات التعريفية كانت القضايا الخلافية الرئيسية هي: تحديد الفئات الاجتماعية التي تمثل (ضحايا الإبادة الجماعية)، والتركيز على القتل الجماعي مع وجود "النية" اللازمة، واستبعاد الإبادة

الثقافية . في حين صرح آدم جونز في كتابه المقرر منذ عام ١٩٨٠ "أنا أعتبر عمليات القتل الجماعي أن تكون ضمن تعريف الإبادة الجماعية في رسم المسار خاص بي" (١٠)

وما زال الجدل قائماً بين علماء الاجتماع بشأن تحديد الاختلاف بين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي، إذ إن علم الاجتماع للإبادة الجماعية يتجه بنا صوب دراسة العنف المتجذر اجتماعياً ضد فئة أو مكون أو أقلية وهو قابل لملاحظة أفعال العنف ضد الآخرين ، وفي حين يبدو هذا التوجه مناسباً لنظام معرفي يستند في وضع فرضياته إلى الملاحظة التجريبية ، وبهذا تكون دراسة الإبادة الجماعية قابلة لتحليل علماء الاجتماع ، نجد إن تخصص علم الاجتماع بطيء في دراسة الإبادة الجماعية في مثال المحرقة ؛لكون الإبادة الجماعية مع دراسات و نظرية وممارسة حقوق الإنسان، وربما كان السبب الرئيس لبقاء مجالات الدراسة المحتملة تحت طور استكشافها من علماء الاجتماع لمدة طويلة هو إن إرث علم الاجتماع والكلاسيكية يركزان على "القيمة الحرة" "المنهجية العلمية"، مما يحول دون الاعتبارات المعيارية، وفي عام ١٩٨٢ اقترح إيرفينغ هورويتز إنه عندما يتعلق الأمر بأمور مثل: إنتهاكات حقوق الإنسان، والإبادة الجماعية " فإن العديد من علماء الاجتماع يترجون من دراستها. لشعورهم إن القضايا الفكرية المطروحة هي بطريقة ميلودرامية وغير صالحة للخطاب العلمي ". وكان زيجمونت بومان مقارباً للرأي السابق ولكن بأقل حدة عندما علق بأن عبارات مثل: "قدسية الحياة البشرية" أو " الواجب الأخلاقي " يبدو غريباً في علم الاجتماع . الرأي السائد عند علماء الاجتماع الذين يعملون في الميدان هو إنه لم يكن الإنضباط عاملاً مهماً في تشكيل فهمنا الإبادة الجماعية بوصفها مفهوماً وممارسة. وفي السنوات التي سبقت المشاركة الجادة لعلماء الاجتماع في دراسات الإبادة الجماعية جاءت المحرقة التي ينظر على أنها نموذج مثالي أو حتى المثال الحقيقي الوحيد للإبادة الجماعية.

وهذا التحيز تجاه المحرقة، جنباً إلى جنب مع التركيز العلمي القانوني على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام ١٩٤٨ (اتفاقية الأمم المتحدة)، أنتج الرأي السائد الذي يركز على القتل الجماعي المتعمد لمجموعات معينة تحت إشراف الدولة، كما هو الحال في دراسة حقوق الإنسان، و مع مرور الوقت لجعل علماء الاجتماع يسهمون في دراسة الإبادة الجماعية.

أما في عالمنا المعاصر فلم تعد دراسة علم الاجتماع للإبادة الجماعية تواجه المعوقات والتحديات السابقة نفسها ففي ظل العولمة ،والثورة التكنولوجية، وعصر الوثائق الإلكترونية لم يعد جمع البيانات والعينات عن الإبادة صعب التحقيق ،ومن ثم تمكن

الباحث من الحصول على البيانات الكافية، والمنهجية العلمية، وأدوات الدراسة بل أصبح متمكناً في تحديد المشكلة، وتوظيف أدوات البحث المناسبة .

وفي الختام فإن الكثير من علماء الاجتماع صاغوا تعريف الإبادة الجماعية لتشمل أية جماعة، سواء أكانت الجماعة سياسية أم اقتصادية أم ثقافية، و في نهاية المطاف فإن علم الاجتماع قادر على دراسة جميع الموضوعات الاجتماعية الطبيعية و المنافية للطبيعة الاجتماعية ومنها الإبادة الجماعية ؛لكونها متعلقة بالواقع الاجتماعي وهذا يدفعنا الى دراسة دور العوامل الاجتماعية لارتكاب الإبادة الجماعية.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية ودورها في ارتكاب الإبادة الجماعية

تتعدد العوامل والأسباب الاجتماعية لارتكاب الإبادة الجماعية على وفق الزمان والمكان وتتنوع مسبباتها ،وتتداخل مع العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية . وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على العوامل الاجتماعية للإبادة من وجهة نظر البحث. ينظر علماء الاجتماع إلى السلوك الإجرامي لمرتكبي الإبادة الجماعية على أنه مرض اجتماعي أو تفكك اجتماعي وعليه؛ فإن الإبادة الجماعية خروج عن عملية الضبط الاجتماعي. ولو وجهنا السؤال الآتي :ما العوامل الاجتماعية المسببة للإبادة الجماعية ؟ لوجدنا الإجابة عن هذا السؤال تتحمل تفسيرات عدة ولا بد من الرجوع إلى السوابق التي تشكلت قبل ظهور الإبادة الجماعية .

وهنا نقصد ثقافة العنف تجاه الآخر، ومدى تجذرها في السلوك البنيوي والوظيفي في داخل المجتمع فتعمل هذه الثقافة على بث سمومها في جسد أفراد المجتمع فيصبحون مهيين نفسياً وعقلياً وروحياً للعنف، وتتبع هذه الثقافة من الموروث السوسيولوجي، وعادات المجتمع وتقاليد ونظراته للآخر، وعليه يكون المشارك بعملية ارتكاب جريمة الإبادة مهياً عقلياً واجتماعياً لهذا الفعل، إذ لا يولد العنف تجاه الآخر ولادة في أي مجتمع، وإنما يصنع فيه صنعا. وكذلك هي الشخصية الوطنية، والهوية الاجتماعية، والأمراض النفسية، والمشكلات الاجتماعية. كلها أنماط ونتاجات ثقافية التكوين والتشكيل والتلوين، ويكون العنف نمطا ثقافيا، شأنه شأن الأنماط الأخرى للانحراف الاجتماعي، عبر عملية تنشئة اجتماعية مستمرة من التعليم والتدريب والتأهيل، وعبر نظم ومؤسسات، وعلاقات وتفاعلات اجتماعية ثقافية مستمرة تُنتج ويُعاد إنتاجها عبر وحدات المؤسسات الاجتماعية نفسها، إذ تبنى في هذه المؤسسات الشخصيات العنيفة والمتعصبة تجاه الآخر وذلك بوسائل عدة مثل زرع صورة نمطية عن الآخر على أنه ند في المجتمع وإسناد هذه الصورة بالمرويات التاريخية والتراثية المصحوبة بالظلم والانتقام، وإن الثقافة الفرعية أو الكلية تعلم الدوافع

والمعاني والتسويات ،كما يتم تعلم العمليات والمهارات والفنيات ،إذ يرتبط العنف بوصفه نمطاً ثقافياً يرتبط بثقافة فرعية ثانوية لبعض الجماعات الدينية المذهبية، والعرقية والإثنية، والوظيفية، والمهنية، وبهذا تكون ثقافة العنف تاريخية أو انتقامية أو ثقافة منغلقة على ذاتها: . مكتفية بذاتها، تغالي في وصف فضائلها ،كما تغالي في وصف رذائل أعدائها. لا تثق إلا بذاتها . ولا تقبل الشراكة والتفاعل والاندماج إلا مع نفسها. بالانغلاق والتعصب . وبهذا نستطيع القول إن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، هي العمليات التي تستغرق وقتاً للتخطيط والتنسيق والتنفيذ، إذ إنها لا يمكن تفسيرها بأنها أحداث معزولة أو عفوية، وإن الجناة قرروا ارتكابها من دون مستوى معين من التحضير. كما يحتاج الجناة إلى امتلاك الموارد الكافية لتكون قادرة على ارتكاب أعمال ضخمة أو واسعة النطاق من العنف، وهذه الموارد ليست دائماً متوافرة بسهولة، ويمكن أن يستغرق تجميعها وقتاً طويلاً. ونتيجة لذلك، يوجد احتمال إن بعض الجهات الفاعلة والقيادية تتخذ خطوات نحو سيناريو العنف الجماعي، وخلق أحداث أو إجراءات أو تغييرات توجد البيئة التي تشجع على ارتكاب مثل هذه الجرائم.^(١١) وهذا لا يعني عدم وجود أحداث وظروف آنية تؤدي إلى تفاقم الأوضاع بصورة لا يمكن التنبؤ بها بما يؤدي إلى إشعال شرارة المفاجأة وحدوث الجريمة (الإبادة الجماعية).

وهنا نلاحظ إن ثقافة العنف تؤدي إلى تشكيل الهويات لمرتكبيها التي تسعى هي أيضاً إلى ذلك النوع من العنف الذي يسعى إلى إيقاع الضحايا، وينتهك فيه كيان متكامل (قد يكون هذا الكيان عرقاً أو ديناً أو طائفة أو مجموعة بشرية أو دولة)، إذ يؤدي هذا العنف إلى توليد هويته عن طريق رسم حدود لكيان مرتكب ثقافة العنف .^(١٢) فالطريقة التي يفكر بها الأفراد في أنفسهم ومن حولهم يمكن أن تؤثر على احتمالات العنف الجماعي والإبادة الجماعية. فنحن نميل إلى تقسيم العالم إلى "نحن" و "هم"، فضلاً عن ذلك نحدد عنصر الهوية الاجتماعية .ومن المهم لنا أن تنتمي إلى المجموعات التي تقام بتقدير عال، إذ يتم النظر إلى الهوية الاجتماعية لدينا نظرة إيجابية . ونتيجة لذلك يذهب الناس غالباً إلى أبعد من ذلك في تعزيز الهوية الاجتماعية والتحيز للمجموعة عن طريق العنف في بعض الحالات.^(١٣)

ومما يزيد الاندفاع لمرتكب الجريمة هو غياب عملية الوصم الاجتماعي^{١٤*} في أثناء التخطيط والتنفيذ . فيكون مرتكب الجريمة مدعوماً من المجتمع ففي الغالب أن القوى تنظم داخل إطار المجتمع إلا إن التربية والقانون ،وضرورات الحياة الاجتماعية ، وحياة الجماعة بدلاً من أن تقلص هذه القوى التي تقود إلى العنف تدعمها وتحولها من نفسية فردية

إلى نفسية جماعية وهذا يؤدي إلى تشكيل روح جماعية، وإن تلك الروح الخاضعة بصورة خاصة للانفعال والإجماع، تتسم إذن باليقينية، والتعصب، وانعدام المسؤولية، فتتشأ عنها تصرفات نوعية، تتميز بنمط من العنف، والهياج، والشراسة، والدم المراق^(١٥).

ويعد العقل الجمعي أو روح الجماعة في العرف الاجتماعي إحدى الظواهر النفسية التي تقتض إن سلوك الجماعة في موقف معين يعكس الرأي الأكثر دقة وصواباً في المواقف التي تصعب فيها إيجاد الحلول من الأفراد، وتتضح أهمية أثر العقل الجمعي في الحالات التي تتسم بالغموض، أي تحديداً في الوقت الذي يفقد فيه الأفراد القدرة على معرفة السلوك الصحيح، ويساير الأفراد الأغلبية بدعوى إنها تعرف السلوك الصحيح في تلك الحالة وذلك الموقف، أي إن الفرد قد يفقد قدرته على الاستدلال على ما هو صحيح؛ لذلك يرى إن رأي الجماعة هو الأفضل، وتتضح قوة الجماعة وسطوتها في مدى إنصياح الأفراد وطاعتهم لقراراتها بغض النظر عن صوابها أو خطئها وهذا ما يعرف بالإذعان أو الإنقياد، إذ لا يستطيع الأفراد اتخاذ القرار المناسب في هذا الموقف وإن كانوا يرتكبون سلوكاً إجرامياً بارتكابها الإبادة وربما لم يسبق لهم جميعاً ارتكاب القتل لكنهم متهيؤون ثقافياً واجتماعياً ويزداد عزمهم بالسلوك الجمعي، وذلك يرجع إلى الإيمان بقدرة الجماعة على رؤية ما هو أفضل مما قد يراه الفرد، وتفسير الموقف الغامض الذي قد يواجهه وحده، وهذا يعكس التأثير الاجتماعي الطبيعي، إذ إن الفرد يرغب في أن يكون مقبولا عند الآخرين وموضع تقدير لديهم حتى لا يكون مختلفاً عنهم أو يوصف بأنه) يغرد خارج السرب (فمسألة الإذعان للعقل الجمعي لا تؤدي بالفرد إلى الانقياد التام للجماعة فحسب، بل تدفعه إلى الموافقة على كل ما يصدر عنهم بغض النظر عن صواب أفكارهم، فالمهم بالموضوع هو أن يكون فكر الفرد يتلاءم ويتطابق مع فكر الجماعة وإن كانت ذات سلوك جمعي إجرامي وغير مستحب يتأثر بأطار العنف الجمعي .

رابعاً: مقومات السلم الاجتماعي للحد من الإبادة

١- تنوعت الأدبيات التي تطرقت إلى مقومات السلم المجتمعي وبعضها متداخل مع أركان السلم المجتمعي، وتباينت أسباب التنوع: بحسب وجهات نظر الكتاب واختصاصهم الأكاديمي، وبحسب الجانب الميداني الذي يسلطون الضوء عليه. وقد ارتأت الباحثة أن تقنن هذه المقومات بحسب طبيعة الدراسة، إذ تكمن أهمية مقومات السلم المجتمعي كأدوات لبناء مجتمع سليم ولا سيما في مجتمعات ما بعد النزاع التي عاشت ضمن تاريخها المعاصر حدوث إبادة جماعية، فأصبح لازماً أن نتعرف على المقومات التي عن

طريقها يتم رفض كل مبادرات العنف الجمعي والنزاع المؤدي إلى الإبادة الجماعية وتقنينهما عبر تلك المقومات وهي :

أولاً: النظام التعليمي

يعد العلم أحد أهم مؤشرات التقدم والارتقاء للشعوب ومن ثم الدول في العالم المعاصر، وأحد أهم قواعد البناء تجاه المستقبل، إذ يعد التعليم ومدى نوعيته أحد المؤشرات الأساسية التي تقاس عليها مستويات التنمية المتحققة لدى الدول، كما يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية بمفهومها الشامل، وذلك بالنظر إلى دوره في تحقيق التنمية البشرية، والارتقاء بقدرات الأفراد ومعارفهم ومهاراتهم الذين هم سواعد العملية التنموية، وتشكيل اتجاهاتهم وقيمهم. فالتنمية ليست خلق شيء من عدم، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع؛ لتحقيق الرفاهية للجميع، وبذا فإن ارتفاع مستوى التعليم للدولة، فضلاً عن انتشار مراكز البحوث التي تعنى بالفكر والدراسات العلمية المتخصصة في المجالات عامة، وكذلك تلك التي تعنى بالدراسات المستقبلية بأبعادها الاستراتيجية ومخرجاتها العملية تمثل أحد أهم مرتكزات الارتقاء الحضاري، من جانبين: (١٦) أولاً: علاقة هذه المراكز بصناع القرار ودعمهم عبر الاستشارة والتوصية التي تقدمها للدوائر الرسمية المباشرة أو غير المباشرة، ثانياً: أهميتها في نشر الوعي والإدراك الصحيح لدى المجتمع في أية ظاهرة سياسية- اجتماعية، ورفده برؤى فكرية وعلمية رصينة؛ ابتغاء تنمية مداركه السياسية والاجتماعية بإطار علمي موضوعي. وكما هو معروف في أدب العلوم السياسية هنالك علاقة طردية بين العلم ومخرجات التنمية، وكلما أخذت الدولة بالعلم وتطبيقات العلم ومخرجاته كلما ارتقت هذه الدولة بمسارها الحضاري، (١٧) وبهذا يكون التعليم التنموي المبني على أساس تنوع الثقافات والتعايش مع الآخر وتنمية روح المواطنة هو أحد أهم مقومات السلم المجتمعي بل ويمثل درعاً قومياً للتصدي لأي مسببات للعنف والإرهاب، ويمكن عن طريق المؤسسة التعليمية تغيير سلوك الأفراد، وبناء اتجاهاتهم الفكرية نحو تقبل الآخر مهما اختلف عنا بل، ودعمه، وتشجيعه، وتمكينه؛ لكونه جزءاً من منظومتنا الإنسانية.

ثانياً: مؤسسات حكومية وأهلية داعمة للسلم الاجتماعي

إن وجود الفوضى وعدم التصالح والتواصل السلمي، واضطراب العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، من ضمن مسبباتها عدم وجود جهات تدعم السلم الاجتماعي، وتقويه بين أفراد المجتمع، وتعمل على نشر مثل هذه الثقافة والتوعية بها وبإيجابياتها، وتحذر من مخاطرها وسلبياتها، حتى تتجذر فكرة التسامح والتصالح، وفكرة التعايش السلمي المبني على

احترام الآخر وقبوله ، كما أن المؤسسات الحكومية والأهلية، التي تتبنى الدعوة إلى تحقيق السلم الاجتماعي، والاستقرار السياسي داخل الدولة، أمر مطلوب، ويشكل استجابة لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي المجتمعات المتقدمة نجد آلاف المؤسسات، ذات الاهتمام بقضايا العلاقات الاجتماعية، في حين نفتقد مثل ذلك في مجتمعاتنا. على أن تكون هذه المؤسسات مقبولة وتحظى بثقة الناس واحترامهم...^(١٨)، إذ يحتاج المجتمع العراقي لهكذا مؤسسات نظراً للتنوع العرقي والطائفي والقومي كذلك للآزمات التي عاشها المجتمع العراقي، ويذكر أن الحكومة العراقية بتاريخ ٢١/نيسان/٢٠١٨ قامت بتأسيس لجنة للتعايش السلمي في مجلس الوزراء، إذ تضم لجان عدة ولها مهام عدة^{١٩*}. كما تعمل بعض المنظمات الدولية والمحلية بهدف دعم بناء السلام وفضح بشاعة الإبادة الجماعية وسلبياتها على المجتمع .

ثالثاً: المواطنة والانتماء

تعد المواطنة والانتماء أحد مقومات السلم المجتمعي ويراد بالمواطنة تلك المكانة التي يكتسبها الفرد بمجرد نشوء الدولة.. فالمواطنة، بمفهومها القانوني، هي تلك الرابطة القانونية السياسية التي تربط فرداً ما بدولة، والتي يتأسس بموجبها مفهوم الهوية الوطنية للفرد والذي يميزه عن سواه من مواطني الدول الأخرى. أمّا الانتماء اصطلاحاً معنى الارتباط الحقيقي الجاد، والاتصال المباشر ليجسد ارتباطاً وجدانياً، فكرياً، معنوياً، و واقعياً، ليعكس صلة قوية من الترابط بين الفرد والشيء المنتمي. والجدير بالذكر، أن للانتماء أنواعاً مختلفة، فمنها الديني، والفكري، والوطني، والإنساني.

ويرتبط الانتماء الوطني والإنساني مباشرةً بتحقيق مفهوم المواطنة الذي يشير إلى المبادئ، والحقوق، والواجبات التي يتميز بها المواطن داخل الدولة التي يعيش فيها كافة ، ويعد جزءاً من أجزاء المجتمع البشري فيها، فيكون تعزيز الانتماء الوطني عبر المحافظة على الوطن، والسعي إلى النهوض بقطاعات العمل فيه كافة ، من أجل نموه، وتطوره.^(٢٠) نستنتج مما سبق أن هذه المقومات تجذر السلم في المجتمع وتوصد أبواب الفتن والنزاع، وإذا حصلت بادرة من بوادر العنف أو الإرهاب ضد المجتمع أمكن تطويقها ومحاصرتها قبل انتشارها وبذلك توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات بعد هذه الدراسة وهي:

- ١- إشاعة ثقافة الحوار ؛لأنها تؤدي إلى فهم الآخر ،وتقبله ،وتقليل العنف في المجتمع .
- ٢- التعريف بمكونات المجتمع وأقلياته وثوابته لمعرفة الآخر .
- ٣- تعزيز قوة القانون، والهوية الإنسانية، وتجنب الولاءات الفرعية .

بناء الشخصية الإنسانية السوية القادرة على اتخاذ قراراتها بصورة صحيحة .

الهوامش

- ^١ - عبد الباسط محمد الحسن ، أصول البحث العلمي ، القاهرة - مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ م ، ص ٧٢
- ^٢ - معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، لبنان- دار الافق الجديد، ١٩٨٣ م ، ص ١٣
- ^٣ - عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، دار السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤، ص ٦٠
- ^٤ - سعد ناصر أبو حميد، العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية رسالة ماجستير غير منشورة، (١٤٢٣هـ)، ص ٦.
- ^٥ - إبراهيم حمد محمد حمد، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث /دراسة ميدانية في محافظات غزة (مؤسسة الربيع)، مجلة جامعة الأزهر غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠٠٨، المجلد ١٠، العدد ٢-٨، ص ١٠٠
- ^٦ - مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧، ص ٧ .
- ^٧ - محمد أمين المصري ، المجتمع الإسلامي، ط١، دار الأرقم الكويت ، ١٩٨٠، ص ١٧.
- ^٨ - زونية الوليد ، جريمة الإبادة الجماعية على ضوء الإجهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٣، ص ١٣ .
- ^٩ - محمد أحسان رمضان أحمد ، الإبادة الجماعية في ضوء القانون الدولي العام "كوردستان العراق نموذجاً" ١٩٩٠ - ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير، جامعة العالمية للعلوم الإسلامية ، لندن ، ٢٠١٤، ص ٣٣-٤٨
- ^{١٠} - The International Journal of Human Rights, Cultural genocide and indigenous peoples: a sociological approach, Vol. 14, No. 6, November 2010, p832
- ^{١١} - Framework of Analysis for ATROCITY CRIMES, United Nations, 2014, United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect, p 16
- ^{١٢} - بتينا أي . شميدت ، وآخرون ، أنثروبولوجيا العنف والصراع ، ترجمة د.هنا خليف غني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣، ص ٥٣ .
- ^{١٣} - LINDA M. WOOLF and MICHAEL R. HULSIZER, Psychosocial roots of genocide: risk, prevention, and intervention, Journal of Genocide Research (2005), 7(1), March, 101– 128, p 108.
- ^{١٤*} - يعرف الوصم بتلك العملية التي تنسب الأخطاء والآثام التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في مجتمع فتصفهم بصفات بغیضة وسمات تجلب العار وتثير حولهم الشائعات . للمزيد من المعلومات يراجع : سامية محمد جابر الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، ١٩٨٩.
- ^{١٥} - فريق من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف ، ترجمة : الأب الياس زحلاوي ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥، ص ٢٢
- ^{١٦} - محمود وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات وآليات الحماية "محافظة نينوى أنموذجاً" مركز نون للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ٥.
- ^{١٧} - محمود وائل القيسي، المصدر نفسه، ص ٧.
- ^{١٨} - محمد عثمان عبد السيد، مقومات السلم الاجتماعي وسبل دعمها في المجتمع الليبي، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر العاصمة الجامع للسلم الاجتماعي، الذي نظمه المجلس الأعلى للمصالحة بترابلس الكبرى بالتعاون مع جامعة المرقب تحت شعار (ترابلس عاصمة السلام) ٦-٨/نوفمبر/٢٠١٨ بفندق المهاري طرابلس
- ^{١٩} <https://ar.parliament.iq/category> للمزيد من المعلومات عن لجنة التعايش السلمي يرجى زيارة الرابط
- ^{٢٠} - محمود وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات وآليات الحماية "مصدر سابق، ص ٥-٧

المصادر :

أولاً: المعاجم والكتب العربية

- ١- عبد الباسط محمد الحسن ، اصول البحث العلمي ، القاهرة - مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ م.
- ٢- عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، دار السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤.
- ٣- محمد أمين المصري ، المجتمع الإسلامي، ط١، دار الأرقم الكويت ، ١٩٨٠.
- ٤- مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧.
- ٥- معن خليل عمر ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، لبنان- دار الافق الجديد، ١٩٨٣ م .

ثانياً: الكتب المترجمة

- ١- بتينا أي . شميدت ، وآخرون ، أنثروبولوجيا العنف والصراع ، ترجمة د.هنا خليف غني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣،
- ٢- فريق من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف ، ترجمة : الأب الياس زحلاوي ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٥.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- ١- سعد ناصر أبو حميد، العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية رسالة ماجستير غير منشورة، (١٤٢٣)هـ.
- ٢- محمد أحسان رمضان أحمد ، الإبادة الجماعية في ضوء القانون الدولي العام "كوردستان العراق نموذجاً" ١٩٩٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير، جامعة العالمية للعلوم الإسلامية، لندن ٢٠١٤.
- ٣- زينة الوليد ، جريمة الإبادة الجماعية على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ، رسالة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٣.

رابعاً: الدوريات والبحوث والمؤتمرات والندوات

- ١-أبراهيم حمد محمد حمد، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث /دراسة ميدانية في محافظات غزة (مؤسسة الربيع)،مجلة جامعة الأزهر غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠٠٨، المجلد ١٠، العدد ٢-٨.
- ٢-محمود وائل القيسي، السلم المجتمعي: المقومات وآليات الحماية "محافظة نينوى أنموذجاً" مركز نون للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧.
- ٣-محمد عثمان عبد السيد، مقومات السلم الاجتماعي وسبل دعمها في المجتمع الليبي، ورقة بحثية قدمت لمؤتمر العاصمة الجامع للسلم الاجتماعي، الذي نظمه المجلس الأعلى للمصالحة بترابلس الكبرى بالتعاون مع جامعة المرقب تحت شعار (ترابلس عاصمة السلام) ٦-٨/نوفمبر/٢٠١٨ بفندق المهاري طرابلس

خامساً: الكتب الأجنبية

- 1- Framework of Analysis for ATROCITY CRIMES, United Nations, 2014, United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect.
- 2- LINDA M. WOOLF and MICHAEL R. HULSIZER, Psychosocial roots of genocide: risk, prevention, and intervention, Journal of Genocide Research (2005), 7(1), March, 101– 128,p 108
- 3- The International Journal of Human Rights, Cultural genocide and indigenous peoples: a sociological approach, Vol. 14, No. 6,

Genocide Sociological study

Search submitted by

Shireen Mohammed Kadhim

Lecture at the College of Arts, University of Baghdad / Department of Sociology

Research presented to the scientific conference

International Conference under the title

Peacebuilding and genocide prevention

Abstract

The research deals with some of the social factors causing the genocide to which they have exposed humanity According to a sociological perspective; the research deals mainly with the problem of the culture of collective violence, intolerance towards the other, and the collective spirit of the perpetrators of the crime of genocide.

It also deals with the elements of social peace, as they are essential tools in building peace and curbing the idea of genocide in a society.

The research comprised three axes, the first on the study concepts and terminology, the second on sociology and genocide, the third on social factors and their role in committing genocide, and the fourth on the elements of social peace to limit genocide.

Keywords: Sociology and genocide - components of community peace